يُفرَض حظرٌ مشدَّد على استعمال هذه المادّة حتّى الساعة السادسة صباحاً بتوقيت نيويورك (العاشرة صباحاً بتوقيت غْرينتش)، السَّابع من سبتمبر/أيلول 2005

سياساتٌ تجاريّةٌ جائرة تُضِرُّ باحتمالات النُّموُّ في البلدان النّامية

رسومٌ جمركيّةٌ وإعاناتٌ ماليّةٌ مرتفعة تُحوِّل مليارات الدُّولارات عن مجرى التَّنمية البشريّة

الأمم المتّحدة، 7 سبتمبر/أيلول 2005 – تُواصِل السّياساتُ التّجاريّةُ الجائرة حرمانَ ملايين النّاس في أفقر بلدان العالم سبيلَ الإفلات من الفاقة، وتؤبِّد أنواعاً فاحِشة من اللاّمساواة؛ كما يقول *تقريرُ التّنمية البشريّة للعام 2005*.

يسعى التّقريرُ إلى إثباتِ أنّ للتِّجارة إمكانيّةَ القيام بدوْر الحفّازة للتّنمية البشريّة وتسريعِ عجَلة التقدُّم نحو أهداف التّنمية للألفيّة. لكنّه يقول إنّ هذه الإمكانيّةَ تتَقوَّض بفعْل سياساتٍ تجاريّةٍ حاليّة، وتقصيرٍ عن معالجة أنواع اللاّمساواة القُطْريّة، وقِوَى بِنْيَويّةٍ تستبعد الفقراءَ عمّا تُتيحه الأسواقُ من فُرَصٍ مُواتية. وقد وفَّرَت 'جوْلةُ الدّوحة الإنمائيّة' من المفاوضات التّجاريّة فرصةً فريدة لجعْل التِّجارة قوّةً أكثرَ فعّاليّةً في تخفيض الفقر، غير أن التقريرَ يُحاجُّ بأنّ ما من شيءٍ ذي أهميّةٍ تُذكَر تمّ إنجازُه بعد أربع سنواتٍ من المفاوضات.

يقول المؤلِّفُ الرّئيسيُّ للتقرير ومديرُ مكتب تقريرِ التّنمية البشريّة، كَفِنْ وُتْكِنْز، "إنّ للتّجارة إمكانيّةَ العمل كقوّةٍ فعّالة لصالح التّنمية البشريّة أكثرَ ممّا يمكن للمعونة وحدَها. ولكن ما لم تُعتمَد الجِدِّيةُ في مفاوضات جوْلة الدّوحة، فلَسوف تظلّ شرائحُ بأسْرها من البشريّة محرومةَ الحصّة من الازدهار الذي يخلُقه الاندْماجُ الكوْنيّ."

جاء في التّقرير أنّ أفريقيا جنوبَ الصّحراء حقّقَت مكاسبَ متواضِعةً في الصّادرات لكنّها، على الرُّغم من ذلك، تتزايد تهميشاً في السُّوق العالميّة. فهذا الإقليمُ، الذي يبلغ عددُ سكّانه 689 مليوناً، تقِلُّ اليومَ حصّتُه من الصّادرات العالميّة عن حصّة بلجيكا، ذاتِ العشرة ملايينِ نسَمة. وبِحسَب التقرير أنه لو حافظَت أفريقيا على نسْبتها من الصّادرات العالميّة التي نعِمَت بها عام 1980، لَكانت قيمةُ صادراتها اليوم 119 مليارَ دولارٍ أعلى ممّا هي عليه. ويَستنتج المؤلِّفون من ذلك أنّ هذا المبلغَ يُوازي بالعُملة الأجنبيّة نحوَ خمسة أضعافِ تَدفُّق المعونات التي تُقدِّمها البلدانُ الغنيّة منذ عام 2002.

http://hdr.undp.org

للاتصالات الإعلامية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نيويورك:
Mattias Johnasson
هاتف: ٥٣٤٤/٥٣٨٢ ٩٠٦ ٢١٢ ١+
محمول: ٤٤ ٢٣ ٢١٦ ٠٧ ٢١٦ ٤٤+
Mattias.johnasson@undp.org

Marisol Sanjines
هاتف: ٩٠٦ ٦٧٢٣ ٢١٢ ١+
محمول: ٨٠٣٦ ٢٠١ ٦٤٦ ١+
Marisol.sanjines@undp.org

باريس وجنيف:
Jean Fabre
هاتف: ٤١ ٢٢ ٩١٧ ٨٥٤٢
محمول: ٠٧٧٦ ٤٣٧ ٧٩ ٤١+
Jean.fabre@undp.org

بروكسل:
Diana Moli
هاتف: ٢٢ ٤٦ ٠٥٠ ٢ ٣٢+
diana.moli@undp.org

كوبنهاغن :
Ragnhild Imerslund
هاتف: ٥٠ ٤٦ ٧١ ٣٥ ٤٥+
محمول: ٢٥ ٢٨ ٢٣ ٥١ ٤٥+
ragnhild.imerslund@undp.org

براتيسلافا:
Sandra Pralong
هاتف: ٤٢٨ ٣٣٧ ٥٩ ٢ ١ ٤٢+
محمول: ٨٤٦ ٧٢٩ ٩٠٨ ١ ٤٢+
sandra.pralong@undp.org

لندن:
Chandrika Deshpande
هاتف: ٥٣٣٨ ٧٢٩٦ ٢٠ (٠) ٤٤+
محمول: ٢٤٦ ٤٦٠ ٧٩٥٧ (٠) ٤٤+
chandrika.deshpande@undp.org

واشنطن:
David Yang
هاتف: ٩١٣٠ ٣٣١ ٢٠٢ ١+
محمول: ٠٤٥٢ ٤٦٦ ٣٠١ ١+
david.yang@undp.org

طوكيو :
Chisa Mikami
هاتف: ٤٧٥١ ٥٤٦٧ ٣ ٨١+
محمول: ٣٢٩٥ ٧٣٠٠ ٩٠ ٨١+
chisa.mikami@undp.org

بانكوك:
Cherie Hart
هاتف: ٢١٣٣–٢٨٨ ٢ ٦٦+
محمول: ١٠٦٤ ٩١٨ ١ ٦٦+
cherie.hart@undp.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يُوَكِّد *تقريرُ التّنمية البشريّة* على أنّ ثمّة مكاسبَ للتنمية البشريّة وأخرى اقتصاديّةً أوسعَ نطاقاً تتحقَّق من التّجارة، لكنّه يتحدّى الادِّعاءَ القائل إنّ ازديادَ التّجارة يُعطي فوائدَ تلقائيّة. ويُجري التقريرُ مُغايَرةً بين نجاح فييتنام في تحويل النُّموِّ في الصادرات إلى تخفيضٍ للفقر، وبين الصُّعوبات التي تُواجهها المكسيك؛ حيث أدّى التّحريرُ المتسارِعُ للاستيراد في قِطاع الزِّراعة إلى زيادة تهميشِ الفقراء الرِّيفيِّين، الحاصلِ جزئياً بسبب اللاّمساواة الأوّليّة. ويُستشهَد بِغْواتيمالا كمثَلٍ على تقييد اللاّمساواة المفرِطةِ إمكانيّةَ التّجارة في دعْم التَّنمية البشريّة.

يُسلِّط التقريرُ أيضاً الضّوءَ على الدَّور البالِغِ الأهميّة للسِّياسات الصِّناعيّةِ والتِّقانيّة في تمكين البلدانِ من الصُّعود إلى مجالاتٍ أعلى في القيمة المُضافة من التّجارة العالميّة – وهذا مجالٌ نجحت فيه منطقةُ شرق آسيا، في حين أنّ أميركا اللاّتينيّةَ لم تتمكّن من ذلك. ويعترف *تقريرُ التّنمية البشريّة* بفوائد تحريرِ الاستيراد كجُزءٍ من استْراتيجيّةٍ أوسعَ نطاقاً لتخفيض الفقر وزيادةِ النُّموّ، غير أنه يُوفِّر أدلّةً جديدة تتحدَّى الزَّعمَ القائل إنّ الانفتاحَ بِذاته جيّدٌ دائماً للنُّموّ. ويُظهِر التقريرُ أنّ تصميمَ الإصلاح، وسرعةَ تقدُّمه، وتَتابُعيَّتَه المتناسِقة أمورٌ حاسِمة لنجاح أيِّ استراتيجيّةٍ تحريريّة في التّجارة.

الحاجةُ إلى قوانينَ تجاريّةٍ كوْنيّةٍ عقْلانيّة

يقول التقريرُ إنّ مؤتمرَ قمّة الأمم المتّحدة يُوفِّر فرصةً مُواتِيةً رئيسيّة لإعادة إحياء مفاوضات جوْلة الدّوحة. ويؤكِّد التقريرُ أنّ لكلِّ البلدان الأعضاء في منظّمة التّجارة العالميّة دوراً تقوم به، غير أنّ البلدانَ الغنيّة تتحمّل مسؤوليّةً رئيسيّة. وقال كَفِنْ وُتْكِنْز "إنّ البلدانَ الغنيّة هي المشكلةُ الرئيسيّة لجوْلة الدّوحة،" مضيفاً أنّ "مؤتمرَ قمّة الأممِ المتّحدة يُعطيها فرصةً للتَّحوُّل إلى جزءٍ من الحلّ."

لقد دأبَت البلدانُ الغنيّة على التّعهُّد بتخفيض التّعرِفات الجمركيّة على الواردات من البلدان النّامية، وإجراءِ تخفيضاتٍ جذريّةٍ كبرى في الإعانات الماليّة لقِطاعاتها الزّراعيّة عبْر برامجَ مثْلِ 'القانون الأميركيّ لدعم النُّموّ والفُرَص في أفريقيا'؛ لكنّ *تقريرَ التّنمية البشريّة* يلفِت الانتباهَ إلى أنّ أيًّا من هذَين الهدَفين لم يُنجَز بعد.

يؤكِّد مؤلِّفو التّقرير بأنّ "أعلى الحواجز التّجاريّة في العالم تُقام أمام بعضِ أفقرِ البلدان،" ويُضيفون أنّ "البلدانَ النّامية التي تُصدِّر إلى بلدانٍ غنيّة تُجابِه، في المتوسِّط، حواجزَ تجاريّةً أعلى بثلاث مرّاتٍ ممّا تواجهه البلدانُ الغنيّة عند الاتِّجار في ما بينها." فقد وجد التّقريرُ أنّ حصّةَ البلدان الفقيرة من مستوْرَدات البلدان الغنيّة تقِلُّ عن الثّلث، لكنّ ما تدفعه من رسُومٍ جمركيّة على هذه الصّادرات يبلغ ثُلُثَي ما تجمه البلدانُ الغنيّةُ من تلك الرُّسُوم. ويصف التّقريرُ مثلَ هذه التّعرِفات الجمركيّة بأنها "ضريبةٌ مُلتَوِية".

الإعانـــــاتُ المَزْرعيّـــــةُ المؤذيـــــة

بدلَ الوفاء بالوعْد المقدَّم في آخِر جوْلة من المفاوضات التّجاريّة العالميّة، عمَدت البلدانُ الغنيّة بالفِعل إلى زيادة إعاناتِ الدّعم الماليّة لِمُنتِجيها الزّراعيّين. ويؤكّد التّقريرُ بأنّ هذه "الإعاناتِ الماليّةَ للإنتاج المفرِط في البلدان المتطوِّرة" وصل الآن إلى مليارِ دولارٍ يومياً، بالمقارنة مع معوناتٍ زراعيّة للبلدان النامية بقيمة مليارِ دولارٍ *سنوياً*.

ثمّة تَبايُنٌ في أنماط الدّعم، غير أنّ دافِعي الضّرائب والمستهلِكين في البلدان الغنيّة يُموِّلون منظومةً تعمل بمعظمها على دعْم المُزارعين الأغنياء (أُنْظُر الرّسمَ البيانيّ عن مُعامِل **جيني** لتوزيع الإعانات الماليّة الحكوميّة)، فيما تؤذي بعضَ أفقر المُزارعين في العالم. فهؤلاء المُزارعون الفقراءُ يُواجهون بعضَ أعلى الرُّسُوم الجمركيّة في العالم؛ وعليهم أن يتنافسوا في أسواقٍ عالميّة، وحتى محلّيّة، مع منافِسين مدعومينَ مالياً. وبهذه الطّريقة، كما يُحاجُّ التقرير، احتفظَت البلدانُ الغنيّةُ بسيطرةٍ تامّة على حصّتها من الصادرات الزّراعيّة العالميّة (ثُلُثَي المجموع)؛ وهي نسبةٌ لم تتغيّر منذ سنة 1980.

اليوم، تخسر البلدانُ النّاميةُ نحوَ 24 مليارَ دولارٍ سنوياً من جرّاء الإجراءاتِ الحمائيّة والإعانات الدّعْميّة. ومُقابلَ كلِّ دولارٍ يُفقَد في التّجارة، هناك تأثيرٌ مضاعِف يتسبَّب بخسائرَ قيمتُها 3 دولاراتٍ إضافيّة، ناجِمةٍ عن تخفيض الاستثمارِ ونسْبةِ العمالة. وقد يؤدّي ذلك إلى خسائرَ تقرب من 72 مليارَ دولار، أي ما يوازي مجملَ تدفُّقات المعوناتِ الرّسميّة عام 2003.

على عكْس ذلك، وجد التّقريرُ أنّ الإعاناتِ الحكوميّةَ للمَزارع في أوروبا وصلت إلى 51 مليارَ دولار. ويَمتَصُّ هذا القطاعُ ما يزيد على 40% من ميزانيّة الاتِّحادِ الأوروبيّ، مع أنّ نسْبتَه من القوّة العاملة تقِلُّ عن 2%. ويقول التقريرُ إنّ مُزارِعي السُّكَّر الأوروربيّين يَقبِضون ثمنَ إنتاجهم ما يزيد على سعْر السُّوق العالميّة بأربعة أضعاف. ويؤدّي ذلك إلى إنتاجِ فائضٍ من السُّكَّر قدْرُه 4 ملايين طنّ، يُرمَى في الأسواق العالميّة بمساعدة مليار دولار من الدّعم التسويقيِّ الأوروبيّ؛ جاعِلاً من أوروبا ثانيَ أكبرِ مُصدِّرٍ للسُّكَّر في العالم. ويقول التّقريرُ إنّ هذا الفائضَ سبَّب تدهْوُرَ أسعار السُّكَّر العالميّة بنَحوِ الثُّلث؛ مُكلِّفاً البرازيلَ خسائرَ في الإيرادات بقيمة 494 مليونَ دولار، وجنوبَ أفريقيا 151 مليوناً، وتايلاند 60 مليوناً.

يقول *تقريرُ التّنمية البشريّة للعام 2005* إنّ القُطْنَ يبقى واحدةً من أكثر القضايا المُثيرةِ للنِّزاع في جوْلة الدّوحة. فمن خلال إحدى نتائج الأبحاث التي تؤكِّد هُمومَ الحكومات في أفريقيا وأماكنَ أخرى، يُحاجُّ التّقريرُ بأنّ المنتِجين الأميركيّين استأثروا بالأسواق عبْر ضمانهم قُرابةَ الثُّلث من مُجمل الصّادرات العالميّة. ووجد التقريرُ أنّ ازديادَ نسْبة الفقر من 37% إلى 59% في بنين عام 2001 كان ذا صِلةٍ بهبوط أسعار القُطن.

يقول كَفِن وُتْكِنْز: "وراء اللّغة المُنمَّقة عن السُّوق الحرّة والتّشديدِ على فضائل المنافسة الرِّياضيّة المتكافئة، ثمّة حقيقةٌ لا سبيلَ إلى إنكارها وهي أنّ بعضَ أفقر مُزارعي العالم يُرغَمون على دخول منافسةٍ ليس مع مُزارِعي البلدان الغنيّة، وإنّما مع وزارات المال في البلدان الصناعيّة. ولا تزال المنافذُ النِّسبيّة إلى الإعانات الماليّة، لا الميزةُ النّسبيّة، مفتاحَ فهْم التِّجارة الزِّراعيّة."

بالتطلُّع إلى أبعدَ من منافذ الأسواق وموضوع الزِّراعة، يدعو التقريرُ جولّةَ الدّوحة إلى تشديد التّركيز على مجالاتٍ يكون فيها وضْعُ البلدان الناميّة مؤهِّلاً لتحقيق مكاسب – مثْلِ حركةِ تَنقُّل العمّال – وتَخفيفِ تركيز البلدان الغنيّة على المِلْكيّة الفكريّة، والاستثمار، والتّحريرِ المتسارِع للاستيراد في البلدان الفقيرة.

أسعارٌ تتراجَع، تنميةٌ تتخلَّف

يقول *تقريرُ التّنمية البشريّة للعام 2005* إنّ ما يُضاعِف مشكلةَ القوانين التّجاريّة هو أنّ قيمةَ السِّلَع الأوّليّة تراجَعَت كتجارةٍ عالميّةٍ مُجمَلة من 15% إلى 10% منذ عام 1980 – علْماً بأنّ ما يزيد على 50 من البلدان النّامية تعتمد على الزّراعة في ما لا يقِلُّ عن رُبْع مكتسَباتها من الصّادرات. ويُضيف التّقريرُ أنّ الهبوطَ الحادَّ والمُطَّرِد في أسعار السِّلَع كوْنياً هو حالياً أزمةٌ مُخنْدَقة تُهدِّد بإخراج قِطار التقدُّم المُحقَّقِ حتى الآن عن سِكّة إنجاز الأهداف الإنمائيّة للألفيّة بحُلول العام 2015.

يُظهِر التقريرُ، مثلاً، أنّ مُصدِّري البُنِّ تلقَّوْا في أواخر ثمانينات القرن العشرين زُهاءَ 12 مليارَ دولار لقاءَ صادراتهم. ومع حُلول العام 2003، صدَّروا من البُنِّ كمِّياتٍ أكبر؛ لكنهم حصَلوا على دخْلٍ يقِلُّ عن نصْف ذاك المبلغ – أي على 5.5 مليار دولار. في غضون ذلك، وجد التّقريرُ أنّ "اقتصادَ البُنِّ" في البلدان الغنيّة يزدهر؛ مع وصول أسعار المُفرَّقِ اليومَ إلى 80 مليارَ دولارٍ في السَّنة، بالمقارَنة مع 30 ملياراً عام 1990. وأدّى انخفاضُ أسعار الجُملة وارتفاعُ مبيعات المُفرَّق إلى ازديادٍ كبيرٍ جداً في أرباح أكبرِ ستّةِ مُحمِّصين للبُنِّ في العالم، تبلغ حصّتُهم اليومَ من هذه التِّجارة 50%.

يقول مؤلِّفو التّقرير إنّ "من أصْل كلِّ دولارٍ يُنفَق في أحد مقاهي الولايات المتحدة لشراء قهوةٍ من نوعيّة أرابيكا الفاخرة التي تُنتَج في تنزانيا، يحصُل المُزارعُ الآنَ على أقلَّ من سنْتٍ واحد." ويُضيفون أنّ صادراتِ البُنّ في إثيُوبيا ازدادت بنسبة الثُّلثَين منذ منتصف التّسعينات، لكنّ المداخيلَ تراجعَت على نحوٍ جذْريّ؛ ونتيجةً لذلك، انْهار دخْلُ الأُسَر المعيشيّة المنتِجةِ للبُنّ. ويُقدِّر التّقريرُ أنّ هبوطَ الأسعار من دولارٍ للكيلوغْرام عام 1998 إلى 30 سنْتاً اليوم أوصَل معدّلَ الانخفاض في المَداخيل الأُسَريّة إلى 200 دولارٍ في السّنة – وهي لبلدٍ يعيش فيه أكثرُ من ثُلث سكّان الأرياف على أقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم خسارةٌ ضخْمة؛ تُترجَم إلى خسارةٍ قوميّة تبلغ 400 مليون دولار، أو نصْفِ ما تتلقّاه إثيُوبيا من خلال المعونات الأجنبيّة.

ضمانُ تَحوُّل جولةِ الدّوحة إلى جولةٍ للتنمية

يَخلَص مؤلِّفو التقرير إلى القول في هذا المجال "إنّ تقويةَ الرَّوابط بين التّجارة والتّنمية البشريّة سيتطلَّب العملَ على امتداد جبهةٍ عريضة، وإنّ الأولويّةَ الفوْريّة هي اعتبارُ السّياسات التجاريّة جزءًا مركزياً من التّخطيط القوميّ لتخفيض الفقر؛" مضيفينَ أنّ جولةَ الدّوحة، ومنظّمةَ التِّجارة العالميّةِ نفسَها، هما جزءٌ هامٌّ من هذه العمليّة." ويقول المؤلِّفون إن الاجتماعَ الوزاريَّ المقبل لمنظّمة التّجارة العالميّة، في ديسمبر/كانون الأوّل 2005، يوفِّر "فرصةً حاسمة."

ويقترح **تقريرُ التّنمية البشريّة للعام 2005** الخطواتِ الأربعَ التالية كمُتابَعةٍ لجولة الدّوحة:

تخفيضاتٌ حادّة في الدَّعْم الحكوميِّ للزّراعة، وحظْرُ الإعانات الماليّة للصّادرات. ينبغي للدّعم الزّراعيّ، كما يُقاس بتقديرات منظّمة التّعاون والإنماء الاقتصادي لدعم المنتِجين، أن يخفَّض إلى ما لا يزيد على 5–10% من قيمة الإنتاج؛ مع فرْض حظْرٍ فوريّ على الإعانات الماليّة المباشِرة وغيرِ المباشرة للصّادرات.

تخفيضاتٌ حادّة في الحواجز أمام صادرات البلدان النّامية. يجب على البلدان الغنيّة أن تُحدِّد سقفَ تعريفاتها الجمركيّةِ القصوى على الواردات من البلدان النامية بما لا يتجاوز ضِعْفَ متوسِّطِ تعريفاتها.

تعويضاتٌ لبلدانٍ تفقد الشّروطَ التّفضيليّة. في حين تُثمِر المعامَلةُ التّفضيليّة من البلدان الغنيّة لبعض البلدان النامية فوائدَ محدودةً في المجموع الإجماليّ، ثمّة إمكانيّةٌ، في حالاتٍ معيَّنة، أن يتسبَّب سحْبُها بمستوياتٍ عالية من البطالة و'صدمَاتٍ' في موازين المدفوعات. لذا، يتعيَّن إنشاءُ صندوقٍ ماليٍّ تكييفيّ لتخفيض تكاليف التّكيُّف التي تواجهها بلدانٌ ذاتُ قابليّة للانْجراح.

حمايةُ 'مجال السِّياسات' للتّنمية البشريّة. إنّه لأمرٌ هامٌّ ألاَّ تفرِض القوانينُ المتعدِّدةُ الجوانب موجباتٍ لتحرير الاسْتيراد، أو تقييدِ سياساتٍ عامّةً تهدف إلى تفيض الفقر، تكون غيرَ متناغِمةٍ مع الاسْتراتيجيّات القوميّة لتّخفيض الفقر. وما لم يتِمّ إصلاحُ السِّياسات التّجاريّة للبلدان الغنيّة، فلَسوف تُرغَم البلدانُ النّامية على حماية منتَجاتِها الزِّراعيّة ضدّ منافسةٍ جائرة من صادراتٍ مدعومةٍ مالياً في بلدانٍ غنيّة.

* * * *

عن هذا التقرير: في كلِّ عامٍ منذ سنة 1990، يُفوِّض برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائيُّ فريقاً مستقِلاً من الخبراء مهمةَ إعداد *تقرير التنمية البشرية* لاستكشاف قضايا رئيسيةٍ تكون موضِعَ اهتمامٍ عالميٍّ شامل. وتقدِّم شبكةٌ استشاريةٌ عالميةُ النِّطاق، مكوَّنةٌ من قياديِّين في عالم الأكاديميا والحكومات والمجتمعاتِ المدنيّة، مساهماتٍ من البيانات والفِكَر وأفضلِ الممارسات لِدعْم التحليلاتِ والمقترحات المنشورةِ في التقرير. ويتطلّع مفهومُ التنمية البشرية إلى أبعدَ من دخْل الفرد، وتنميةِ الموارد البشرية، والاحتياجاتِ الأساسية كمقياسٍ للتقدُّم البشريّ؛ كما يُقيِّم عواملَ مثلَ حُرِّية الإنسان وكرامته، وفعّاليّةِ البشَر، أي دورَ الناس في التنمية. ويحاول *تقريرُ التنمية البشرية للعام 2005* إثباتَ أن التنميةَ في نهاية الأمر هي "سلسلةٌ من العمليّات المتعاقِبة لِتكبيرِ خيارات البشر،" لا مجرَّدَ رفْعِ المداخيل القوميّة.

تنشر *تقريرَ التنمية البشرية للعام 2005*، بالإنكليزية، دارُ النَّشر التابعةُ لجامعة أوكسفورد.

عن برنامجِ الأمم المتحدةِ الإنمائيّ: إنّ برنامجَ الأمم المتحدةِ الإنمائيَّ هو شبكةُ الإنماء العالميةُ للأمم المتّحدة التي تُناصر التغييرَ وتصل البلدانَ بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الناس في تكوين حياةٍ أفضل؛ كما أننا موجودون على الساحة في 166 بلداً، نعمل معها على إيجاد الحلول الخاصّة بها لتحدِّياتِ التنمية العالمية والقُطْريّة. وفيما تُنمِّي هذه البلدانُ قدراتِها المحليةَ، فإنها تَفيد من العامِلين في برنامج الأمم المتحدةِ الإنمائيّ ومن الحيِّز الواسع لشركائنا. للمزيد من التّفاصيل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ: http://www.undp.org.